اقتصاد

أول مؤتمر اقتصادي في بورتسودان

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

حمّل رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، خلال افتتاح المؤتمر الاقتصادي الأول لمواجهة تحديات الحرب بمدينة بورتسودان، أمس، مليشيا الدعم السريع مسؤولية ما آل إليه حال الشعب السوداني ومعاناته من النزوح والمجاعة واستباحة دمائهم. ورهن البرهان وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات بفك الحصار على المدن وفتح الطرق وتجمع المليشيا في نقاط معلومة. وقال البرهان إن السودان يواجه تحديات اقتصادية بسبب الحرب التي قاربت العامين وأنهكت الشعب السوداني وأفقرت جزءاً كبيراً منه. وطالب المختصين من الخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي بإيجاد المعالجات للتخفيف على المواطنين في ظل معاناتهم طوال فترة الحرب تداعيات القتل والنزوح والتشرد والفظائع المستمرة للمليشيا والداعمين لها من الحاقدين على السودان وشعبه. من جانبه، أوضح وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم أن الحرب فرضت على الوزارة ظروفاً تطلبت تدابير استثنائية، مشيراً إلى أن المؤتمر الاقتصادي الأول يأتي لتقييم السياسات التي اتبعتها وزارة المالية عبر حوار شفاف يعلي مصلحة الوطن والمواطن وأن معالجة تحديات الوضع الاقتصادي تتطلب تحليلات دقيقة وعميقة يشارك فيها الخبراء والمختصون العارفون باحتياجات معاش الناس، مبيناً أن المؤتمر يهدف لتحليل الراهن الاقتصادي وتقديم رؤية للمعالجة. وقال إن الحرب داهمتنا والبلاد مقبلة على إصلاحات اقتصادية شملت البنى الأساسية والاستثمار في الإنسان، وأفسدت الخطط الطموحة وأجبرتنا على سياسة تقشفية قاسية، حيث لم نفقد المصادر الإيرادية فقط، بل فقدنا جزءاً معتبراً من رأس المال البشري، كما فقدت البلاد جزءاً مهماً من بياناتها وذاكرتها القومية، مشيراً إلى أن قوة الاقتصاد الريفي واعتماد جزء كبير من المواطنين على الإنتاج الزراعي والحيواني دعم الاقتصاد الوطني ولم يتحقق لأعداء السودان ما خططوا له من انهيار الاقتصاد. ووعد الوزير بسداد استحقاقات العاملين في الدولة بنسبة 100% خلال الموازنة المقبلة 2025. وأشار إلى أهمية تطبيق الفيدرالية المالية لتتبع الفيدرالية السياسية. وكشف الوزير عن رؤية اقتصادية عكفت الدولة على إعدادها لإعادة إعمار ما دمرته الحرب تم فيها تقدير حجم الدمار في القطاعات الحيوية والوقوف على تجارب دول شبيهة لإعادة الإعمار وتمت صياغة الرؤية لتكون وثيقة دولية تطرح في مجالها. وكشف محافظ بنك السودان المركزي برعي صديق عن التأثيرات المباشرة لعمليات النهب الواسعة التي طاولت فروع البنوك وبنك السودان المركزي ومطابع العملة على المخزون النقدي وانتشار العملات المزيفة. وقال المحافظ في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي يختتم أعماله اليوم الأربعاء، إن المؤتمر يمثل خطوة محورية لمواجهة تداعيات الحرب وتأثيرها العميق على الاقتصاد السوداني.

ويستعرض المؤتمر أوراق عمل متخصصة وتجارب اقتصادية للعديد من الدول بغرض الوصول إلى خطط تفضي إلى استقرار اقتصادي مستدام في السودان في ظل الحرب التي تشنها قوات الدعم السريع في البلاد.

منشأة صناعية في ألمانيا، 17 يناير 2024 (Getty)

الشركات الألمانية تشكو شح التمويل

تواجه الشركات الألمانية الناشئة صعوبات كبيرة في الحصول على أموال المستثمرين. وبحسب تقديرات شركة رأس المال الاستثماري اللندنية «أتوميكو» عن وضع الشركات الناشئة في أوروبا، فإن حجم الاستثمارات التي تجمعها الشركات الناشئة في ألمانيا من رأس المال الاستثماري قد يصل هذا العام إلى حوالي 6,7 مليارات دولار، وهو أدنى من مبلغ 7,1 مليارات دولار في عام 2023، والذي كان يعتبر بالفعل عاماً صعباً. ويعاني أصحاب الشركات الناشئة في ألمانيا منذ فترة طويلة من ارتفاع أسعار الفائدة. وانهار تمويل الشركات الناشئة في عام 2023. وفي الآونة الأخيرة رصدت شركة الاستشارات الاقتصادية «إرنست أند يونغ» وبنك التنمية الألماني «كيه إف دابليو» تعافيا في ضوء انخفاض أسعار الفائدة الرئيسية أخيراً.

أخبار مختصرة

ارتفاع الصادرات التركية للدول العربية

ارتفعت قيمة صادرات تركيا إلى الدول العربية بنسبة 7,7% خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من 2023، لتصل إلى نحو 39,9 مليار دولار، وفق بيانات نظام التجارة العام التركي «GTS». ووصلت قيمة إجمالي صادرات تركيا إلى حوالي 216,38 مليار دولار خلال الفترة المذكورة، وشكلت الصادرات إلى الدول العربية 18,4% منها. وتصدر العراق قائمة الدول الأكثر استيراداً من تركيا، وذلك بواقع نحو 10,76 مليارات دولار. وجاءت الإمارات ثانيا بحوالي 6,8 مليارات دولار، ثم مصر 3,4 مليارات دولار، والسعودية 3,26 مليارات دولار، فالمغرب بـ 2,79 مليار دولار.

ضعف اقتصادي ألماني

تسبب الضعف الاقتصادي في تراجع نتائج مجموعة «تيسنكروب» الألمانية الصناعية في العام المالي الماضي 2024/2023. وأعلنت المجموعة، أمس الثلاثاء، أنه حتى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي انخفضت المبيعات والطلبات الواردة بشكل كبير، كما انخفضت الارباح قبل احتساب الفوائد والضرائب بنسبة 19% إلى 567 مليون يورو (601 مليون دولار). وعزت المجموعة الانخفاضات إلى ضعف الطلب بشكل كبير من صناعة السيارات والآلات وقطاع البناء. وسجلت المجموعة المسجلة في مؤشر البورصة «إم داكس» خسارة قدرها 1,4 مليار يورو وفق وكالة أسوشيتدبرس.

صعود الأسهم اليابانية

صعد مؤشر نيكي الياباني، أمس، بفضل اسهم الشركات المرتبطة بالرقائق (أشباه الموصلات) والتي اقتفت أثر مكاسب نادراك الليلة الماضية، بينما ينتظر المستثمرون إعلان إنفيديا عن إيراداتها الفصلية. وصعد المرشر بنسبة 0,51% إلى 38414,43 نقطة. وزاد المؤشر توبكس الاوسع نطاقا 0,68% ليسجل 2710,03 نقطة. وقال شوتارو ياسودا محلل الاسواق في توكاي طوكيو انتليجنس لابورا توري لرويترز «ارتفعت اسهم بعض شركات الرقائق اليابانية بعد أن أنهى مؤشر اشباه الموصلات الاميركي خسائر استمرت ست جلسات متتالية خلال الليل».

الأردن يكشف عن الكميات المتوقعة لديه من الغاز

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

أعلنت الحكومة الأردنية أمس الثلاثاء، عن كميات الغاز المتوقعة في حقل الريشة الغازي، وفقاً للدراسات التي أجريت على الحقل. وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني صالح الخرابشة إن التقدير المتوسط للغاز في حقل الريشة 11,99 تريليون قدم مكعب وأن معامل الاستخراج يبلغ 4,675 تريليونات قدم مكعب. وأضاف الخرابشة في مؤتمر صحافي أن كميات الغاز الموجودة في حقل الريشة تدعو للتفاؤل لكنها تُقرأ مع الجدوى الاقتصادية لها لتقييم حجم الإضافة المتوقعة للاقتصاد، لافتاً إلى أن أعمال التأهيل وحفر الآبار ستحتاج لسنوات واستثمارات بالمليارات. وقال إن الدراسات على حقل الريشة بدأت في فبراير/شباط 2022 لتقدير الاحتياطي من الغاز، إذ تضمنت الدراسة تصنيفات عليا ودنيا ومتوسطة. وبين أن معامل استخراج الاحتياطي يتراوح بين 30% كأقل تقدير بكمية مستخرجة 2,835 تريليون قدم مكعب، و43% كأعلى تقدير بكمية مستخرجة 6,350 تريليونات قدم مكعب، مشيراً إلى أن حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي في المتوسط يقدر بـ11,990 تريليون قدم مكعب، بمعامل استخراج نسبته 39% (أي أن الكمية المتوقع استخراجها تبلغ 4,675 تريليونات قدم مكعب). وأوضح أن استغلال الغاز الطبيعي المتوفر يتطلب تنفيذ برنامج تطويري لحفر الآبار وبناء منشآت إنتاجية وخطوط أنابيب لنقل الغاز، وقد يمتد لسنوات ويتطلب استثمارات مالية كبيرة. وقال إن الحكومة بصدد إنشاء خط غاز من الريشة إلى منطقة الخناصري بطول 320 كيلومتراً لربطه بخط الغاز العربي، إذ تهدف الحكومة لإيصال غاز الريشة إلى مختلف المدن الصناعية في الأردن، وأن أهمية ذلك تكمن في توفير مصدر بديل وأقل كلفة للطاقة للصناعات القائمة في المناطق الصناعية (الروضة والموقر والقويرة والمفرق والقسطل والهاشمية)، وتمكينها من المنافسة وفتح أسواق جديدة وزيادة الإنتاج عبر فتح خطوط إنتاج جديدة وتوفير فرص عمل أكثر للأردنيين. وأشار إلى دراسة نقل إحدى محطات الكهرباء إلى منطقة الريشة، لحرق كمية أكبر من الغاز، والاستفادة من الكميات المستخرجة وتسريع الاستفادة منها. وقال إن شركة البترول الوطنية تعمل على تطوير وتحديث خطتها الاستراتيجية لاستغلال الغاز الطبيعي المتوفر في حقل الريشة بهدف بناء المنشآت الإنتاجية وخطوط نقل الغاز وتسريع وتكثيف عمليات حفر الآبار.

الإسرائيليون منبوذون أينما حلوا

مصطفى عبد السلام

«لا مرحبا بكم ولا سهلاً، فأنتم شعب من القتلة ومصاصي الدماء، سنطاردكم في كل بقاع الأرض، لا أحد يريد رؤيتكم سواء في مناسبة سياسية كاجتماعات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، أو حتى في مناسبة رياضية كما حدث قبل أيام حينما تمت ملاحقة مشجعيكم في هولندا، وبعدها باريس «. هذا هو حال لسان الملايين حول العالم تجاه الشعب الإسرائيلي سواء كان سياسيا أو عسكريا أو حتى مجرد مواطن عادي أو سائح، وهذا هو مصير آلاف الإسرائيليين أينما حلوا أو رحلوا، باتوا منبوذين في كل مكان، تلاحقهم لعنات قتل الأطفال والنساء في غزة ولبنان، ولم لا، فقد صفقوا لجرائم جيش الاحتلال حينما مارس أبشع جريمة إبادة في التاريخ الحديث، وطالبوا حكومة نتنياهو المجرمة بإزالة غزة وأهلها من على خريطة اليابسة، والتعامل مع أهاليها على أنهم حيوانات بشرية، بل وضرورة ضربهم بالقنبلة الذرية. دول عدة أعلنت أن السياح الإسرائيليين غير مرحب بهم داخل أراضيها، جزر المالديف أعلنت حظرا شاملا لدخول الإسرائيليين إليها. ورفضت مئات الفنادق والمطاعم حول العالم استقبال هذه الفئة من السيّاح، ورفعت لافتة : «نحن لا نستقبل الإسرائيليين»، بل إن سياحا إسرائيليين شكوا من أن الفنادق في اليابان ترفض استقبالهم. وقبل أيام رفض مدير أحد الفنادق الواقعة في شمال إيطاليا استقبال سائحين إسرائيليين، متهما الشعب الإسرائيلي بـ«المسؤولية عن الإبادة الجماعية». وبسبب القرار تلقى صاحب الفندق تهديدات من منظمات إسرائيلية. تكرر المشهد في العديد من الدول، في مدريد الإسبانية، رفضت مطاعم ومقاه استقبال الإسرائيليين، وعلّقت لافتة: «منطقة خالية من الصهاينة»، تكرر المشهد في تركيا واسكتلندا وماليزيا وإندونيسيا، ورفضت شركات سياحة يونانية تقديم حجز لسياح إسرائيليين. الظاهرة متنامية مع استمرار حرب الإبادة، وهو ما دفع صحيفة «هآرتس»، إلى القول إنّ السيّاح الإسرائيليين «أصبحوا غير مرغوب فيهم». وفي مناسبات رياضية كبرى، أظهرت الجماهير عدم ترحيبها بالإسرائيليين، كما جرى في أولمبياد باريس2024، تكرر المشهد قبل أيام مع مواجهة المنتخبين الفرنسي والإسرائيلي في بطولة دوري الأمم الأوروبية. بل إن الآلاف تظاهروا في باريس قبل أيام ضد حفل يميني متطرف خصصت إيراداته لدعم الجيش الإسرائيلي. لا يقتصر عدم الترحيب فقط على السياح بل يمتد إلى كل ما هو إسرائيلي، أسواق أغلقت أبوابها في وجه السلع والمنتجات والصادرات الإسرائيلية، ومستثمرون انسحبوا من الشركات الإسرائيلية خوفا من سلاح المقاطعة الشرس.

مال وناس

سوق سوداء لمساعدات غزة... وحرب على لصوص الشاحنات

نفذت وحدة خاصة من وزارة الداخلية في غزة هجوماً مركباً على مجموعة من عصابات شاحنات المساعدات، في ظل مخاوف من مجاعة تتسع يوماً بعد يوم

يوسف أبو وطفة

يواجه الفلسطينيون في قطاع غزة، إلى جانب حرب الإبادة والتجويع، صعوبة في وصول شاحنات المساعدات والبضائع التجارية إلى أصحابها التجار ومستحقيها من النازحين والمواطنين في ظل انتشار ظاهرة السرقة على نحو واسع في المناطق الجنوبية خلال الشهور الماضية، حيث اتسعت ظاهرة بيع المساعدات في السوق السوداء. وباتت هذه العصابات تتحكم في طريق مرور الشاحنات في وقت يوفر لها الاحتلال الإسرائيلي الحماية الكافية عبر استهداف مجموعات التأمين الشعبية وتلك المحسوبة على الأجهزة الأمنية في القطاع، ما عزز من ظاهرة سرقة الشاحنات التجارية بالرغم من المبالغ الكبيرة التي يدفعها التجار من أجل تنسيق مرور الشاحنات ولتوفير الحماية لبضائعهم.

هجوم على العصابات

ومساء يوم الاثنين، نفذت وحدة خاصة من وزارة الداخلية في غزة هجوماً مركباً على مجموعات لصوص وقطاع طرق كانوا يحتمون بمنطقة قريبة من منطقة العمليات العسكرية الإسرائيلية شرقي مدينة رفح، وأجهزوا على الموجودين في المنطقة. وأدت العملية، التي يقول المسؤولون في غزة إنها الأولى ولن تكون الأخيرة، إلى القضاء على نحو 25 عنصراً إجرامياً ومسؤولاً عن عمليات السرقة واللصوصية. وارتفعت أسعار المواد والسلع الغذائية في القطاع المحتل بشكل كبير حيث تتراوح ما بين 10 أضعاف إلى 20 ضعفاً في بعض الأحيان، في وقت قفزت فيه مؤشرات الغلاء المعيشي، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى 283% عما كانت عليه الأوضاع قبل العدوان الإسرائيلي على غزة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتكررت في الشهور الأخيرة حوادث استشهاد مجموعات التأمين سواء تلك الحكومية أو المجموعات التي تم تشكيلها من قبل العشائر بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية لحماية الشاحنات ووقف ظاهرة السرقات التي تجري لها وهو أمر لم يتوقف. وقبل حادثة مساء الاثنين، عملت المجموعات الأمنية التابعة للفصائل الفلسطينية والأجهزة الشرطية في غزة على ملاحقة جزئية للعصابات المسلحة من خلال اشتباكات شهدتها بعض المناطق في رفح وخانيونس والنصيرات جنوبي ووسط القطاع. وادت هذه الاستهدافات لقتل عدد من المسلحين وإصابة عشرات آخرين، غير أن المعالجة الأمنية لم تضع حداً لهذه الظاهرة التي باتت تلاحق الفلسطينيين في ظل حرب الإبادة التي أوشكت على دخول شهرها الخامس عشر على التوالي دون توقف. وحسب بيانات البنك الدولي، فإن نسبة الفقر في غزة وصلت في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي إلى 100% في وقت قفزت فيه معدلات التضخم إلى 250%، علاوة على نسبة انعدام الأمن الغذائي التي تجاوزت 80% في وقت تدعو فيه مؤسسات وجمعيات دولية إلى إعلان المجاعة في القطاع بسبب شح المواد الأساسية.

تداعيات كارثية على النازحين

في الأثناء، يقول مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي إسماعيل الثوابتة إن فئات منغلقة

90%

تؤكد بيانات الأمم المتحدة في أحدث تقاريرها أن ما يصل إلى 1,9 مليون شخص أو حوالي 90% من عدد السكان في قطاع غزة هم نازحون، والعديد منهم نزحوا بشكل متكرر.

وخارجة عن القانون تعمل في جنوب قطاع غزة على سرقة شاحنات البضائع والمساعدات المخصصة للتجار ولأبناء الشعب الفلسطيني، ما يعمل على تأزيم ظروف الحياة للنازحين وغلاء المعيشة. ويضيف الثوابتة لـ«العربي الجديد» أن الجهات الحكومية حاولت منذ اللحظة الأولى معالجة هذه الإشكالية مع الفئة الخارجة عن القانون منذ أشهر طويلة، ونجحت نسبياً في هذا الأمر، ولكن مازالت المشكلة قائمة. ويحسب مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي فإن: «هذه الفئات تعمل في مساحة جغرافية لا تستطيع الطواقم الشرطية التحرك فيها بسبب خطورة الوضع الأمني الذي يفرضه جيش الاحتلال «الإسرائيلي»، وعلاوة على ذلك فإن هؤلاء الخارجين عن القانون يتحركون تحت نظر الاحتلال». ويشير إلى أن الاحتلال يوافق على سلوكهم، حيث يعملون تحت أعين قواتهم ويعمل على تسهيل هذه السلوكيات المسيئة، والتي تعمل في نهاية المطاف على تعزيز سياسة التجويع المتعمد. ويؤكد الثوابتة أن أفراد العصابات عليهم قضايا سابقة وأحكام صادرة بحقهم تدينهم من قبل الجهات القضائية في غزة، فيما جزء منهم محكوم في القضايا المدنين فيها، فضلاً عن أن سلوك هذه العصابات الخارجة عن القانون يتماشى ويتسق مع أهداف الاحتلال وسياساته العدوانية بحق الفلسطينيين.

تحركات حكومية

وبلغت الثوابتة إلى أن الحكومة في غزة تبذل كل الجهود في إطار معالجة المواقف الميدانية مع هذه العصابات الخارجة عن القانون، والكثير منهم قام بتسليم نفسه للأجهزة الحكومية وأعرب عن تراجعه عن هذه السلوكيات، وتعهّدوا بعدم تكرار هذا الأمر. ووفقاً لمدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، فقد وصلت لهم معلومات أن بعض هذه الفئات تقوم بالتنسيق مع الاحتلال لمعرفة موقع تحرك شاحنات المساعدات وأنواعها؛ من أجل السطو عليها وسرقتها تحت نظر الطيران «الإسرائيلي». تشير بيانات الأمم المتحدة في أحدث تقاريرها إلى أن ما يصل إلى 1,9 مليون شخص أو حوالي 90% من عدد السكان في قطاع غزة هم نازحون، والعديد منهم نزحوا بشكل متكرر، بعضهم نزحوا عشر مرات أو أكثر، في حين ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن ما يقرب من 84% من قطاع غزة يخضع لأوامر الإخلاء.

فلسطيني يحمل أكياساً من المساعدات في رفح يوم 3 مارس 2024 (فرانس برس)

تونس

شطب ثلاث شركات من البورصة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أفضى شطب ثلاث شركات من بورصة تونس خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إلى تراجع عدد المؤسسات المدرجة في السوق المالية إلى 74 مؤسسة مقابل 80 شركة عام 2022. ولم تسجل بورصة الأوراق المالية منذ بداية العام الحالي أي إدراج جديد، حيث يعرقل الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد تحسين قدرة الشركات على النفاذ إلى السوق المالية وإتمام إجراءات إدراجات جديدة. وشملت عملية شطب أوراق مالية من قوائم الإدراج، مؤسسات تنشط في قطاعي الخدمات والصناعة لعدم امتثالها لقواعد ومتطلبات الإفصاح الصارمة المفروضة على الشركات المدرجة، وهي كل من «سرفيكوم» و«الكتروستار» و«جيف فيلتر». وحسب الخبير في البورصة معز حديدان، عانت الشركات التي جرى شطبها من قوائم الإدراج ببورصة تونس من صعوبات مالية واختلالات في التسيير والتصرف نتج منها تأخر نشر قائماتها المالية، ما أدى إلى هبوط أسهمها وفقدان ثقة المستثمرين فيها.

وقال حديدان في تصريح لـ«العربي الجديد» إن بورصة تونس لم تتمكن خلال العامين الماضيين من إدراج شركات جديدة بينما جرى شطب نحو سبع مؤسسات لينخفض العدد الجملي للمدرجة من 80 مؤسسة سنة 2022 إلى 73 فقط هذا العام. وأشار في سياق متصل إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها تونس تؤثر على نشاط السوق المالية وتحفيز الإدراجات الجديدة وعام 2020 كانت بورصة تونس تضم 81 شركة مدرجة، 69 منها بالسوق الرئيسية، و13 بالسوق الثانوية. وقال حديدان: «عانت المؤسسات التي شملها الشطب أيضا من تأثيرات المنافسة في السوق الموازية في قطاع التجهيزات الإلكترونية والمنزلية فضلا عن تشخيص صعوبات في تسيير هذه المؤسسات».

واعتبر حديدان أن القطاع المصرفي والمالي يعد الأكثر صمودا حيث لا يزال يقود المؤشرات الإيجابية في سوق الأوراق المالية إذ سجل الدخل الصافي التراكمي للبنوك المدرجة زيادة قدرها 5,7% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2023. وأظهرت مؤشرات نشاط الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، ارتفاعا إجماليا في الإيرادات بنسبة 3,6% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، لتصل إلى 17 مليار دينار أي نحو 5,4 مليارات دولار مقابل 16 مليار دينار العام الماضي ما يعادل 5,1 مليارات دولار. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، بلغ صافي الدخل المصرفي التراكمي للبنوك المدرجة البالغ عددها 12 بنكا 5,2 مليارات دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، مقابل 4,9 مليارات دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، بزيادة قدرها 5,7%. وفي قطاع السلع الاستهلاكية، انخفضت الإيرادات الإجمالية للمجموعات الثلاث الرئيسية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية وهي كل من «دليس القابضة»، و«مجموعة بولينا «القابضة»، وشركة صنع المشروبات بنسبة 1,6% إلى 4,619 مليارات دينار مقابل 4,693 مليارات دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

وبحسب النشرة الفصلية لأسواق الأوراق المالية العربية التي يصدرها صندوق النقد العربي، تأثر أداء الأسواق المالية العربية خلال الربع الثالث من عام 2024 بشكل ملحوظ بالأحداث المالية العالمية الرئيسية، وخاصة إجراءات البنوك المركزية الكبرى مثل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي. وقد أثرت هذه الإجراءات بشكل مباشر على معنويات المستثمرين وتدفقات السيولة إلى الأسواق الناشئة، بما في ذلك تلك الموجودة في المنطقة العربية. وفيما يتعلق بحجم التداول في الأسواق المالية العربية مجتمعة، فقد ارتفع في نهاية الربع الثالث من عام 2024 ليصل إلى نحو 328,92 مليار سهم مقارنة بنحو 223,06 مليار سهم تم تداولها خلال الربع السابق.

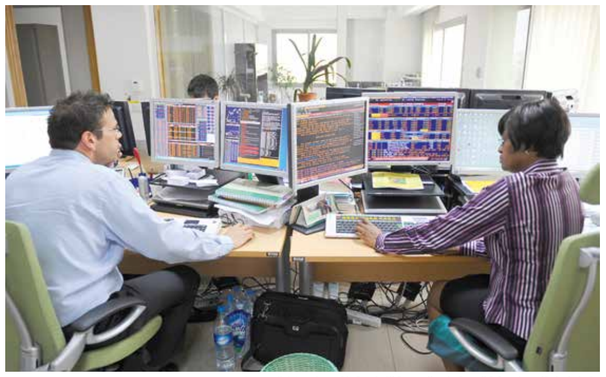
متعاملون يتابعون حركة السوق في البورصة التونسية (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

أخبار العرب

2,4 مليون عامل سعودي في القطاع الخاص

شارك وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية، أحمد بن سليمان الراجحي، في منتدى الرياض الاقتصادي بدورته الحادية عشرة، في الجلسة الأولى، وذلك بحضور أكثر من 1500 شخص. واستعرض الراجحي أبرز الإنجازات المتعلقة بسوق العمل ورؤية المملكة 2030، مؤكداً مضي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في مواصلة تحقيق مستهدفاتها الطموحة، وفق استراتيجية سوق العمل، ورؤية المملكة 2030، التي ظهرت نتائجها الإيجابية بشكل واضح على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي. وتطرق الراجحي إلى أبرز الأرقام التي نجحت الوزارة في تحقيقها؛ لافتاً إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي إلى 3,3% في الربع الثاني من 2024 مقارنة بـ5,6% في الربع الثاني من 2019، منوهاً بأنه قد بلغ معدل البطالة للسعوديين 7,1% في الربع الثاني من 2024 مقارنة بـ12,3% في الفترة نفسها عام 2019. وأشار الوزير إلى ارتفاع عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص لـ 2,4 مليون عامل، مقابل 2,34 مليون عامل، مقارنة بـ1,7 مليون في 2019.

بورصة قطر تنخفض 0,27%

أغلقت بورصة قطر تعاملات، أمس الثلاثاء، منخفضة بضغط تراجع 6 قطاعات. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0,27% ليصل إلى النقطة 10425,23، خاسراً 28,13 نقطة، عن مستوى أول من أمس الاثنين. وأثر في أداء الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ1,43%، بينما ارتفع قطاع التأمين وحيداً بـ0,29%. وبشأن التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 264,43 مليون ريال، مقابل 307,44 ملايين ريال، أول من أمس، وزادت أحجام التداول إلى 110,6 ملايين سهم، مقارنة بـ108,92 ملايين سهم في الجلسة السابقة، وجرى تنفيذ 10,32 آلاف صفقة، مقابل 13,22 ألف صفقة. وتقدم سهم «أوريدو» التراجعات بـ0,93%، بينما جاء سهم «السينما» على رأس الارتفاعات بـ2,79%، واستقر سعر 3 أسهم. وجاء «إزدان القابضة» المتراجع بـ1,26% في مقدمة نشاط التداولات، بحجم بلغ 24,05 مليون سهم، وسيولة بقيمة 28,69 مليون ريال.

تقارير عربية

اسواق

الحوثيون يمنعون إدخال سلع من مناطق الشرعية

تعز ـ **فخر العزب**

دخل المواطن اليمني، حمود رزاز، من منطقة الحوبان شمال مدينة تعز، الواقعة تحت سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» إلى الجزء الجنوبي من المدينة الواقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية عبر منفذ جولة القصر الذي تم فتحه منتصف يونيو/ حزيران الماضي بعد إغلاقه منذ بداية الحرب، فوجئ رزاز بأن الفارق في سعر صرف العملة يرافقه فارق لا بأس به بقيمة المواد الغذائية والتموينية، «الدولار في مناطق سيطرة الحوثيين يساوي 535 ريالاً، وفي مناطق سيطرة الحكومة الشرعية يساوي 2050 ريالاً». قرر رزاز شراء كرتون من البرتقال المستورد من مصر من داخل المدينة كي يعود به إلى أسرته في منطقة الحوبان شمال المدينة، لكن المسلحين الحوثيين في المنفذ قاموا بمصادرته. يقول رزاز لـ«العربي الجديد»: دخلت إلى مدينة تعز الواقعة تحت سيطرة الشرعية، ولاحظت أن الأسعار أرخص من الأسعار في منطقة

> الجماعة تفرض إجراءات جديدة لجني إيرادات إضافية

الحوبان الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، وقمت بشراء كرتون برتقال كي أعود به لأطفالي، وفي المنفذ قام مسلحون في النقطة العسكرية بمصادرته، وقالوا إنه ممنوع، وحين حاولت أستفسر عن الأسباب رفضوا الحديث معي». ويضيف رزاز: «أخبرني سائق الحافلة التي كنت أستقلها أن النقطة العسكرية التابعة للحوثيين تمنع دخول المنتجات الزراعية المستوردة إلى مناطق سيطرتهم، بالإضافة إلى منع دخول مواد أخرى إلا إذا قاموا بجمركتها». وحسب مواطنين تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن جماعة الحوثيين تمنع دخول المواد المستوردة من الخارج مثل الفواكه كالتفاح والبرتقال والثوم والسجائر، كما تمنع دخول الأدوية والمستلزمات الطبية، وأجهزة الإنترنت، والأجهزة الكهربائية، ومنظومات الطاقة الشمسية، ومواد أخرى باعتبارها غير مجمركة لدى جمارك الحوثيين، تحت مبرر تشجيع المنتجين والمزارعين المحليين.

الباحث الاقتصادي زياد الصلوي قال لـ«العربي الجديد» إن «جماعة الحوثي تمارس التضييق على المواطنين من خلال منع دخول بعض المنتجات الزراعية والأدوية والأجهزة الكهربائية، ومواد أخرى إلى مناطق سيطرتهم من داخل مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، وهذا التضييق يعد انتهاكا ضد حقوق المواطنين في إطار الدولة الواحدة، لأن الجماعة تريد الحفاظ على مواردها من الجمارك والضرائب الناتجة من عمليات الاستيراد».

وأضاف الباحث الاقتصادي أن الجماعة تسعى إلى استحداث جمرك جديد مشابه لجمرك الراهدة شرق تعز، والذي يربط بين تعز وعدن، حيث يقوم الجمرك الحوثي بجمركة المواد الداخلة إلى مناطق سيطرتهم على الرغم من أنه تمت جمركتها في ميناء عدن، أي أن السلعة تجمرك مرتين، وهذه صورة من صور الانفصال التي يمارسها الحوثيون، كما أن الجمارك تعد من أهم الموارد المالية التي تغذي اقتصاد الجماعة.

في السياق حددت شركة يمن موبايل للاتصالات ومقرها صنعاء، وملتزمة بدفع الضرائب لحكومة الحوثيين، أعلى سقف لشحن الرصيد في اليوم الواحد بمبلغ 3 آلاف ريال، وهو ما أثار حالة من الاستياء لدى المشتركين، حيث جاء هذا الإجراء بعد قيام عدد كبير من المشتركين في مناطق سيطرة الحوثيين بالدخول إلى مناطق سيطرة الشرعية لشحن كمية كبيرة من الرصيد، وبيعه في مناطق سيطرة الحوثيين مستفيدين من فارق سعر الصرف، حيث إن الشركة ملتزمة بقيمة الرصيد في المنطقتين بمبلغ ثابت على الرغم من فارق سعر الصرف. مسؤول العلاقات العامة في شركة يمن موبايل للاتصالات، عبدالرحمن الزيادي، قال لـ«العربي الجديد» إن «الشركة ملتزمة بتقديم خدماتها لجميع المشتركين في مختلف محافظات الجمهورية بتعرفة ثابتة وموحدة، رغم التحديات الكبيرة المتمثلة في تذبذب أسعار الصرف، وخاصة في المناطق الجنوبية والشرقية، وللأسف، استغل بعض المشتركين في المناطق الحدودية هذا الثبات في التعرفة، حيث قاموا بشحن أرصدتهم من المناطق ذات التدهور الكبير في قيمة العملة للاستفادة من فارق السعر، كما لجأ البعض إلى تحويل تلك الأرصدة أو المتاجرة بها بطرق غير قانونية، مما تسبب في أعباء إضافية على الشركة».

وأضاف الزيادي أن الشركة اضطرت لاتخاذ بعض الإجراءات المؤقتة للحد من هذه الممارسات غير القانونية، بهدف حماية حقوق الشركة وضمان استمرارية تقديم خدماتها بكفاءة، وهذه الإجراءات ستنتهي بمجرد استقرار الأوضاع الاقتصادية واستقرار سعر الصرف، ومنتصف يوليو/ تموز الماضي منعت جماعة الحوثيين دخول منتجات الشركة العربية اليمنية للأسمنت «إسمنت حضرموت والعربية» إلى مناطق سيطرتها. وفي مذكرة رسمية صادرة عنها، وجهت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة التابعة للحوثيين، مدراء فروع الهيئة بالمحافظات والمنافذ ومراكز الرقابة بعدم السماح بدخول منتجات الشركة وسحبها من الأسواق، لعدم مطابقتها للمواصفات القياسية التي قالت إنها «معتمدة» لديها. وتفرض جماعة الحوثي إجراءات جديدة لجني إيرادات إضافية، من خلال فرض رسوم كاملة وضرائب وجمارك على المستوردين والتجار الذين يستوردون بضائعهم من المنافذ البرية أو البحرية الواقعة تحت سلطة الحكومة الشرعية، حيث تفرض عليهم دفع ضرائب وجمارك من جديد بنسبة 100% عند دخولهم الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجماعة. هذه الإجراءات دفعت بالتجار إلى الاستيراد عبر موانئ الحديدة الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

بائع في سوق بالمدينة القديمة في العاصمة صنعاء (محمد حويس/فرانس برس)

العراف

400 مليون دولار خسائر الثروة السمكية

بغداد ـ **أحمد عبد**

يُحذر خبراء اقتصاد من خطورة استمرار تدهور قطاع الثروة السمكية في البلاد والمتواصل منذ نحو أربع سنوات بفعل شح المياه وتراجع مستويات نهري دجلة والفرات إثر تقليل حصة العراق من بلدي المصب إيران وتركيا، ما دفع السلطات إلى إعلان حالة طوارئ مائية أفضت إلى ردم أكثر من 10 آلاف بحيرة صناعية على ضفاف الأنهر والمخصصة لتربية الأسماك المحلية. ونشرت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) مطلع الشهر الحالي تقريرا قالت فيه إن «العراق يخسر نحو 400 مليون دولار سنويا بسبب تدهور الثروة السمكية»، مردفة أن الوقت قد حان «لاتخاذ إجراءات فورية بشأن المناخ». وشددت على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية بشأن المناخ، والحد من التدهور الحاصل في الثروة السمكية، داعية الحكومة العراقية لاتخاذ إجراءاتها بهدف الحد من هذه الخسائر. وتشير الإحصائيات الرسمية، إلى أن العراق كان ينتج في العام 2021، نحو 84 ألف طن، ليُنخفض في 2023 إلى 56 ألف طن، بنسبة تراجع بلغت نحو 35%، ولا توجد إحصائية رسمية عن العام الجاري 2024، إلا أن التوقعات تشير إلى انخفاضها بنسبة تتجاوز 50%.

استيراد الأسماك

وتوفر السوق العراقية حاليا الأسماك التي يتم استيرادها من دول مختلفة، أغلبها آسيوية، بينما تساهم البصرة المطلة على مياه الخليج العربي بتوفير أنواع مختلفة من الأسماك، لكن تبقى أقل جودة من الأسماك النهرية المعروفة في دجلة والفرات. وتستمر هذه التحديات نتيجةً لتراكم المشاكل البيئية مثل التلوث، الإفراط في الصيد، والتغيرات المناخية التي تؤثر على بيئة الأنهار والبحيرات العراقية. هذه العوامل تسهم في تدهور إنتاج الأسماك، مما يزيد من الاعتماد على الواردات ويؤثر سلبًا على استدامة القطاع. وللحد من هذه الخسائر، فقد اتخذت الحكومة العراقية عدة خطوات لتحسين الوضع، بما في ذلك إطلاق مشاريع تهدف إلى تحسين جودة المياه وتطوير ممارسات صيد أكثر استدامة. ومنذ نهاية العام 2022، تم ردم وإزالة البحيرات المتجاوزة في بغداد والمحافظات والبالغ عددها نحو 10 الاف بحيرة، في ظل وجود مخالفات قانونية وبيئية، اتخذت الحكومة بحقها الإجراءات قانونية تتعلق بالردم ومحاسبة المخالفين. وفي السياق، قال مدير عام الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة العراقية، وليد الزرفي، إن إجراءات ردم بحيرات تربية الأسماك المخالفة للقوانين والضوابط المتجاوزة على الحصص المائية تسببت في تقليص حجم المعروض من الأسماك في السوق العراقية وانعكس ذلك التأثير على خسائر العراق الاقتصادية. وتحدث الزرفي لـ«العربي الجديد»، عن أن وزارته تعمل على إدخال الأنظمة الحديثة والمتطورة في تربية الأسماك من خلال الأنظمة المغلقة التي لا تتسبب في هدر المياه، وهناك مربو أسماك لا يريدون التوجه الى الأنظمة الحديثة خشية تحمل تكاليف مالية إضافية. وطالب، بضرورة محاسبة ومحاكمة المخالفين لتعليمات وضوابط وزارتي الزراعة والموارد المائية، لأنهم تسببوا بهدر المياه من خلال حفر آبار تربية أسماك غير مُرخصة ولم يحصلوا على إجازات من الجهات المعنية. وبين، أن العراق يعاني من الجفاف والتصحر بسبب تأثيرات التغير المناخي، مما يتطلب العمل الجاد والمتواصل من أجل الحد من عمليات هدر المياه وحفر الآبار بالطرق العشوائية. وأضاف الزرفي، أن الوزارة مستمرة في دعم القطاع الزراعي وخاصة الثروة الحيوانية لما لها من أهمية كبيرة في توفير المنتجات، مبينا، أن الوزارة قدمت لمربي الأسماك الذرة الصفراء العلفية بأسعار مدعومة، فضلا عن تشجيعها المربين على تبني طريقة النظام المغلق في تربية الأسماك لأهميته الكبيرة.

قوانين الدعم

من جانبها، قالت نائب رئيس لجنة الزراعة والمياه والأهوار في البرلمان العراقي، زوزان كوجر، إن البرلمان العراقي أقر عددا من القوانين التي تدعم تحسين واقع الزراعة وتربية الثروة الحيوانية في العراق، ومن بينها الثروة السمكية التي تعتبر من القطاعات المهمة للاقتصاد الوطني العراقي. وأضافت كوجر، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن تدهور واقع الثروة السمكية الذي يشهده العراق انعكس على الوضع الاقتصادي والمعيشي للكثير من العائلات التي تعمل وتتخذ من صيد وتربية الأسماك وسيلة للعيش والحياة. وأشارت إلى أن تراجع مستوى إنتاج الأسماك وشحة المياه من العوامل التي أدت إلى قلة المعروض منها في الأسواق، وبالتالي ارتفاع أسعار الأسماك لأرقام قياسية قياساً عما كانت عليه في السنوات الماضية، مؤكدة أن هناك تحديات اجتماعية في توفير المنتجات، مبينا، أن الوزارة قدمت لمربي الأسماك الذرة الصفراء العلفية بأسعار مدعومة، فضلا عن تشجيعها المربين على تبني طريقة النظام المغلق في تربية الأسماك لأهميته الكبيرة.

لقاءات تجارية بين الأردن وكندا

تبدأ جمعية المصدرين الأردنيين سلسلة لقاءات تجارية «عن بعد» بين مستوردين من كندا ومصدرين أردنيين في مجال التصنيع الغذائي، بالتعاون مع مركز تسهيل التجارة الكندي. وبحسب بيان للجمعية أمس الثلاثاء، تتضمن اللقاءات التي تستمر أسبوعين، عقد اجتماعات لمستوردين من كندا مع أكثر من 50 مصدراً أردنياً يمثلون قطاعات غذائية مختلفة.

وأكد رئيس الجمعية العين أحمد الخضري، أن تنظيم النشاط يأتي في إطار حرص الجمعية على فتح الأسواق أمام المنتجات الأردنية ورفع مستوى الصادرات والعمل على تشبيك الشركات الصناعية الأردنية مع نظرائها من مختلف دول العالم، مبيناً أن السوق الكندية واعدة أمام المنتجات الأردنية في مختلف القطاعات الصناعية.

أخبار العالم

كوريا الجنوبية تعزز التعاون الاقتصادي مع افريقيا

قال نائب وزير التجارة بارك جونغ-وون، أمس الثلاثاء، إن الحكومة الكورية الجنوبية ستعزز الأسس المؤسسية لتوسيع فرص التجارة والاستثمار مع أفريقيا. وأدلى بارك جونغ-وون بهذه التصريحات خلال منتدى الأعمال الأفريقي الذي عقد في سيول، وجاء متابعةً لقمة كوريا الجنوبية وأفريقيا التي عقدت في يونيو/ حزيران الماضي والتي تهدف إلى تعميق التعاون مع الدول الأفريقية الشريكة.

وقالت وزارة التجارة والصناعة والطاقة إنه تم تنظيم المنتدى لاستعراض نتائج القمة ومناقشة التوجهات المستقبلية للتعاون الاقتصادي بين كوريا الجنوبية والدول الأفريقية.

وفي كلمته الافتتاحية، أوضح وزير التجارة خطط تأسيس اتفاقية للشراكة الاقتصادية وإطار عمل لتعزيز التجارة والاستثمار مع دول أفريقية أخرى، لتسهيل أنشطة التجارة والاستثمار بسلاسة أكبر.

الصين تبدأ تداول العقود الآجلة للأخشاب

ذكرت بورصة داليان للسلع أنه تم طرح العقود الصينية الآجلة للأخشاب للتداول أول من أمس. وذكرت البورصة أن الإدراج سيوسع بشكل فعال اتساع سوق العقود الآجلة لخدمة السلسلة الصناعية للأخشاب، ويلعب دوراً نشطاً في مساعدة المؤسسات المعنية على التعامل مع مخاطر الأسعار وصقل آلية تسعير الأخشاب. وقال رئيس بورصة داليا للسلع، ران هوا، إن أسعار الأخشاب كانت متقلبة في السنوات الأخيرة متأثرة في ذلك بعوامل متعددة. وهناك أساس جيد لتنمية سوق العقود الآجلة للأخشاب وهناك طلب قوي على التحوط من المخاطر في هذه الصناعة.

مال وسياسة

تواجه روسيا مأزقاً اقتصادياً مؤلماً مع تأجج الحرب على جبهة القتال في أوكرانيا وارتفاع تكاليفها، وأصبح من الصعب على نحو متزايد تحمل نفقات الحكومة، كما بات الاعتماد على الصين يحمل مخاطر

مأزق اقتصادي مؤلم لروسيا

تكاليف الحرب تتصاعد... والاعتماد على الصين يحمل مخاطر

موسكو ـ **العربي الجديد**

حيّر اقتصاد روسيا المحللين منذ غزو البلاد لأوكرانيا في فبراير/ شباط 2022، فرغم مواجهة موسكو أحد أشد أنظمة العقوبات صرامة في التاريخ الحديث، شهد الاقتصاد أسرع توسع له منذ أكثر من عقد من الزمان، لكن المشهد قد يتبدل في الفترة المقبلة مع تأجج القتال واستنزاف الأموال والقوى البشرية التي تؤثر على الإنتاج، كما بات الاعتماد على الصين يحمل مخاطر لا ينبغي الاستهانة بها. وتمتّعت روسيا بنمو بلغ 3,6% العام الماضي ومن المتوقع أن تحافظ على هذه الوتيرة هذا العام. ولكن بدلاً من أن يكون هذا دليلاً على القوة، فإن قرار البنك المركزي برفع أسعار الفائدة هو تحذير من المتاعب المقبلة. وبينما تخفض معظم البنوك المركزية في العالم أسعار الفائدة، تنتهج روسيا سياسة معاكسة وليس للأمر علاقة بمعدل التضخم في الدولة. ففي أكتوبر/ تشرين الثاني الماضي رفع صناع السياسات النقدية أسعار الفائدة إلى 21%، وهو أعلى مستوى منذ عقدين من الزمان، وتتوقع الأسواق أن تصل إلى 23% بحلول نهاية العام الجاري 2024. وهذا التحول غير معتاد على الإطلاق بالنسبة للدول لأنه يحدث في وقت الحرب، حيث يتردد محافظو البنوك المركزية عادةً في قمع النشاط الاقتصادي. وأصبح من الصعب على نحو متزايد تحمل نفقات الحكومة. فقد تضمنت ميزانية روسيا، التي جرى الكشف عنها في سبتمبر/أيلول الماضي، خطة لزيادة الإنفاق الدفاعي بمقدار الربع العام المقبل. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الإنفاق إلى 17 تريليون روبل (170 مليار دولار)، وهو مبلغ يمثل أكثر من 40% من إجمالي الإنفاق الحكومي أو 8% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وسوف يشكل الإنفاق الدفاعي وحده 6% من الدخل القومي الروسي، وهو أعلى مستوى منذ الحرب الباردة. وهذا كثير، ولكنه ليس غير عادي بالنسبة لدولة في حالة حرب. وعلى سبيل المثال، بلغ الإنفاق الدفاعي الأميركي 8% إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي أثناء حرب فيتنام خلال خمسينيات القرن الماضي (1939. 1945). وخلال الحرب العالمية الثانية، خصصت القوى العظمى 40% إلى 60% من إجمالي ناتجها الاقتصادي لأغراض عسكرية. لكن الفارق الحاسم في هذه الحروب يكمن في السياسة النقدية. فقد سعى صناع السياسات البريطانيون في أوائل الأربعينيات إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة كثيراً، ونجحوا في الغالب، إذ أبقوا عليها بالقرب من 3% لإنعاش الاقتصاد. كما أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة عند 2,5% أثناء نفس الصراع. وساعد انخفاض تكاليف الاقتراض في إبقاء العجز الكبير في المتناول. وعلى النقيض من ذلك، تسببت سياسات رفع الفائدة لتمويل الموازنة في روسيا خلال الحرب في أوكرانيا في رفع العائدات على الديون السيادية لعشر سنوات من نحو 6% قبل الثاني الماضي رفع صناع السياسات النقدية أسعار الفائدة إلى 21%، وهو أعلى مستوى منذ عقدين من الزمان، وتتوقع الأسواق أن تصل إلى 23% بحلول نهاية العام الجاري 2024. وهذا التحول غير معتاد على الإطلاق بالنسبة للدول لأنه يحدث في وقت الحرب، حيث يتردد محافظو البنوك المركزية عادةً في قمع النشاط الاقتصادي. وأصبح من الصعب على نحو متزايد تحمل نفقات الحكومة. فقد تضمنت ميزانية روسيا، التي جرى الكشف عنها في سبتمبر/أيلول الماضي، خطة لزيادة الإنفاق الدفاعي بمقدار الربع العام المقبل. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الإنفاق إلى 17 تريليون روبل (170 مليار دولار)، وهو مبلغ يمثل أكثر من 40% من إجمالي الإنفاق الحكومي أو 8% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وسوف يشكل الإنفاق الدفاعي وحده 6% من الدخل القومي الروسي، وهو أعلى مستوى منذ الحرب الباردة. وهذا كثير، ولكنه ليس غير عادي بالنسبة لدولة في حالة حرب. وعلى سبيل المثال، بلغ الإنفاق الدفاعي الأميركي 8% إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي أثناء حرب فيتنام خلال خمسينيات القرن الماضي (1939. 1945). وخلال الحرب العالمية الثانية، خصصت القوى العظمى 40% إلى 60% من إجمالي ناتجها الاقتصادي لأغراض عسكرية. لكن الفارق الحاسم في هذه الحروب يكمن في السياسة النقدية. فقد سعى صناع السياسات البريطانيون في أوائل الأربعينيات إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة كثيراً، ونجحوا في الغالب، إذ أبقوا عليها بالقرب من 3% لإنعاش الاقتصاد. كما أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة عند 2,5% أثناء نفس الصراع. وساعد انخفاض تكاليف الاقتراض في إبقاء العجز الكبير في المتناول. وعلى النقيض من ذلك، تسببت سياسات رفع الفائدة لتمويل الموازنة في روسيا خلال الحرب في أوكرانيا في رفع العائدات على الديون السيادية لعشر سنوات من نحو 6% قبل الحرب إلى 16% حالياً. وحتى وقت قريب، كانت الحكومة الروسية تحمي الاقتصاد من تكاليف الاقتراض المرتفعة. وقد سهلت مجموعة متنوعة من الخطط على الأسر لتمويل سداد الديون وعلى الشركات الاقتراض بأسعار مدعومة أقل، مع تدخل الحكومة لتعويض البنوك عن الدخل المفقود. ولكن هناك دلائل تشير إلى أن مثل هذه البرامج أصبحت باهظة التكلفة، وفق تقرير لمجلة إيكونوميست البريطانية. وفي الأول من يوليو/ تموز الماضي، انتهى نظام دعم الرهن العقاري، الذي سمح بالاقتراض بتكلفة 8% فقط عندما كانت الأسعار الرسمية أعلى كثيراً. وانخفض حجم الرهن العقاري إلى النصف في الشهر التالي. وارتفعت حالات إفلاس الشركات بنسبة 20% هذا العام. ويعتقد الاتحاد الروسي للصناعيين ورجال الأعمال، وهو هيئة تجارية، أن خطط الاستثمار للعام المقبل معلقة بسبب تكاليف الاقتراض الباهظة. وستؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تقليص الإنفاق من قبل الشركات والمستهلكين. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو الاقتصادي الروسي بشكل حاد إلى 1,3% العام المقبل. وحتى بنك التنمية الذي تديره الدولة خفض تقديراته للنمو إلى 2%. ويؤثر مزيج من انخفاض الاستثمار وفقدان القوى العاملة في الجبهة سلباً على أداء الاقتصاد وتذخير نفقات الحرب، ويؤثر سلباً على قيمة الروبل، بينما هناك حاجة إلى الحفاظ على قيمته لدفع ثمن الواردات الحيوية والتي تشكل نقطة ضعف بالنسبة للدولة الخاضعة لعقوبات غربية واسعة، وهي نقطة قد تؤثر قريباً على قدرتها على القتال، وفق التقرير. وربما يأمل الرئيس فلاديمير بوتين أن يفي الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بوعده بإنهاء الصراع.

كذلك يشكل تجنيد السجناء والاستعانة بآلاف الجنود من كوريا الشمالية مؤشراً غير تقليدي لسوق العمل الملتهبة. فمعدل البطالة في روسيا لا يتجاوز 2,4%. وقد استُنفدت الطاقة الاحتياطية، وبدأ الاقتصاد يُظهر كل العلامات لفرط النشاط. وفي أربعينيات القرن العشرين، نجحت أميركا وبريطانيا في السيطرة على التضخم من خلال مزيج من الزيادات الحادة في الضرائب الشخصية، المصممة لكبح الإنفاق الأسري أكثر من زيادة الإيرادات. لكن في روسيا لن تخطى مثل هذه التدابير اليوم بشعبية كبيرة. وهناك سبب آخر وراء اضطرار البلاد إلى تشديد السياسة النقدية. فخلال معظم فترة الحرب العالمية الثانية، لم يكن على بريطانيا ولا أميركا أن تشعر بالقلق بشكل خاص بشأن القيمة الخارجية لعملتيهما. ولقد استفاد الدولار من اعتباره ملاذاً آمناً، في حين وفر برنامج «الإعارة والتأجير» الأميركي لبريطانيا المعدات العسكرية والموارد مثل النفط والغذاء، وكان ذلك بالمجان تقريباً. ولو كانت بريطانيا تفتقر إلى حليف يتمتع بالقدرة الصناعية الهائلة التي تتمتع بها أميركا، والراغب والقادر على توفير ثلثي وارداتها، فإن انخفاض قيمة الجنيه كان ليتحول إلى مشكلة عسكرية.

عرض عسكري في الساحة الحمراء بموسكو، 9 مايو 2024 (Getty)

تقديرات بارتفاع الإنفاق الدفاعي إلى 170 مليار دولار في 2025

صعود عملات الملاذ الآمن

سارع المستثمرون إلى شراء عملات الملاذ الآمن، ومن بينها الدولار والفرنك السويسري والين، بعدما وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس، مرسوماً يُتيح للجيش الرد باسلحة نووية في حال تعرضت روسيا لهجوم بصواريخ بالستية. وقفز الين 0,7%، أمس، مقابل الدولار و1,2% إلى 161,50 مقابل اليورو، فيما لامس أعلى مستوى له في أسابيع عدة مقابل العملة الأوروبية. وارتفع الفرنك السويسري 0,4% إلى 0,9318 مقابل اليورو.

التضخم يتصدر سجال الحكومة والمعارضة في تركيا

تحول التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة في تركيا إلى سجال كبير بين الحكومة والمعارضة، التي وجهت انتقادات حادة إلى الحزب الحاكم، بسبب استمرار الغلاء في إثقال أعباء الأتراك

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بات التضخم الجامح محور اهتمام معظم الأتراك الذين يرون أنه يعكس مشكلة اقتصادية حقيقية تواجهها الدولة، ما دعا المعارضة إلى استغلال حالة الانشغال الشعبية بقضايا الغلاء لتوجيه انتقادات إلى حزب العدالة والتنمية الحاكم، متعهدة بالعمل على خفض التضخم وتخفيف الأعباء المعيشية لدى وصولها إلى الحكم عبر الانتخابات المقبلة في 2028، لتعد الحكومة مجدداً بخفض التضخم، مشيرة إلى أن معدلات النمو المحققة تقلل من تداعياته على مستويات المعيشة.

وبدت تصريحات نائب الرئيس التركي جودت يلماز، أمس الثلاثاء، التي وعد فيها بخفض معدل التضخم بحلول منتصف العام المقبل 2025 كأنها رد على انتقادات المعارضة، لا سيما حزب «الشعب الجمهوري»، أكبر أحزاب المعارضة، الذي وعد بخفض التضخم وتحسين سعر الصرف ومستوى المعيشة حين يصل إلى الحكم. وقال يلماز «عندما نصل إلى منتصف العام المقبل، خاصة في فترات الخريف، لن نتحدث عن نسبة كبيرة للتضخم»، مضيفاً خلال لقاء مع رجال أعمال في ولاية دنيزلي أن خفض التضخم مهم جداً، سواء من حيث النمو أو الجوانب الاجتماعية، وإنه لا يوجد تناقض بين النمو والتضخم على المدى المتوسط والطويل. وأشار إلى أن نسبة النمو لم تزد عن 3,8% خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، بينما يتوقع أن يصل إلى 4% العام المقبل و4,5% و5% في عامي 2026 و2027. وحول بقية المؤشرات الاقتصادية التي طمأن خلالها يلماز الأتراك، لفت إلى أن الصادرات ستصل إلى 264 مليار دولار بحلول نهاية العام الجاري، مؤكداً أن إجمالي الاحتياطيات وصل إلى 157,3 مليار دولار. ويستغل حزب «الشعب الجمهوري»، أكبر الأحزاب المعارضة، ارتفاع الأعباء المعيشية في ظل الغلاء المتواصل وارتفاع الضرائب، لزيادة شعبيته عبر توجيه انتقادات لاذعة إلى حكومة «العدالة والتنمية». وقال رئيس الحزب أوزغور أوزيل في تصريحات إعلامية، الأسبوع الماضي، إن حزبه سيصبح الحزب الحاكم في تركيا بعد الانتخابات المقبلة عام 2028، وسيطبق سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة تخدم جميع فئات المجتمع، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود.

وأضاف أوزيل أنه في ظل حكومة حزب الشعب الجمهوري «سنجمع المزيد من الضرائب من أولئك الذين يكسبون أكثر واقل ممن يكسبون اقل، ولن نقوم بتحصيل أي ضرائب من المواطنين الفقراء»، مشيراً إلى ضرورة رفع الحد الدنى للأجور إلى مستوى لا يقل عن 30 الف ليرة تركية. ويبلغ هذا الحد حالياً نحو 17 ألف ليرة. وقال «إذا لم يكن الحد الأدنى للأجور 30 الف ليرة تركية في البلاد، فسنواصل النضال». وترتبط الحد مة في زيادة الحد الأدنى للأجور، مرة ثانية خلال العام الجاري، خشية تسبب ذلك في إبقاء التضخم عند مستوياته المرتفعة، بينما أظهر تقرير للاتحاد التركي لنقابات العمال «TÜRK-İŞ» الشهر الماضي أن تكلفة المعيشة الشهرية للموظف الأعزب وصلت إلى نحو 26,5 ألف ليرة.

ورفعت تركيا الحدّ الأدنى للأجور مرتين في عام 2023 في محاولة لدعم العمال المتضررين من أزمة غلاء المعيشة في عام الانتخابات. وفي عام 2024، رفعته مرة واحدة إلى المستويات الحالية. يتوقع محللون أن ترفع الحكومة الحد الأدنى للأجور الشهر المقبل، ولكن بنسبة أقل من العام الماضي البالغة 49%، وذلك منعاً لرفع التضخم وزيادة السيولة بالسوق.

وحول رؤية الحزب لتقليص فجوة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، أشار أوزيل إلى أن رؤية الحزب ترتكز على مبدأ التضامن الاجتماعي، الذي يسعى إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين شرائح المجتمع المختلفة، وتعزيز العدالة الاقتصادية من خلال تقديم الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه، لافتاً إلى أنه سيجرى العمل لوضع سياسات إضافية لتقليل البطالة وزيادة فرص التوظيف، بما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

التضخم سجّل 48,58% خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي

متسوّقون في منطقة امينونو الشهيرة بإسطنبول، 11 يونيو 2024 (الأناضول)

إنفاق دفاعي لأوروبا بـ720 مليار دولار

لندن ـ **العربي الجديد**

تدفع المخاوف من اتساع رقعة الحرب الروسية في أوكرانيا وسياسات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب أوروبا نحو زيادة فاتورة الإنفاق الدفاعي إلى 720 مليار دولار سنوياً. وذكرت وحدة «بلومبيرغ إنتليجنس»، في تقرير لها، أن من المحتمل أن تحتاج دول كبرى في أوروبا لمضاعفة الإنفاق الدفاعي لمواجهة تحدي الغزو الروسي لأوكرانيا، بالإضافة إلى احتمال تقليص الدعم الأميركي بعد تولّي ترامب الرئاسة مطلع العام المقبل. من الممكن أن تضطر أكبر 15 دولة أوروبية أعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) لزيادة استثمارات الإنفاق العسكري بما يصل إلى 340 مليار دولار سنوياً ليصل إلى 720 مليار دولار، بحسب ما كتبه محللو «بلومبيرغ إنتليجنس». وخلال حملته الانتخابية، صرّح ترامب بأنه سيُخفف من العلاقات الأمنية للولايات المتحدة مع أوروبا، وهدد خلال قمة للناتو إبان ولايته الأولى بالانسحاب من الحلف العسكري إذا لم يعزز الحلفاء إنفاقهم. وذكر التقرير: «أدى العدوان الروسي بالفعل إلى زيادة الإنفاق الدفاعي في أوروبا». لكن قد تكون هناك حاجة إلى المزيد لدعم أوكرانيا ومواجهة موقف موسكو العدواني الإقليمي بصفة عامة ومعالجة التنافس الاستراتيجي المتنامي مع الصين».

يأتي هذا التقرير بعد تحذير الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، من «الموت البطيء» الذي ينتظر الاتحاد الأوروبي إذا لم تتحرك الدول الأعضاء بسرعة لتعزيز إنتاجية المنطقة من خلال استثمارات إضافية. وأشار إلى أن أوروبا ستحتاج إلى توسيع قدراتها الصناعية في مجال الدفاع لضمان أن القيم الأساسية للمنطقة لن تتبدد. وتحتاج أوروبا بصورة عاجلة إلى دبابات قتالية ومدافع ومركبات مشاة قتالية لقواتها البرية، بالإضافة إلى طائرات دعم مثل طائرات التزود بالوقود وطائرات الشحن وطائرات مضادة للغواصات، وفقاً للتقرير. وأشار المحللون إلى أن الشركات التي من المحتمل أن تستفيد من زيادة الإنفاق تشمل «ليوناردو» و«إيرباص» و«بي إيه إي سيستمز» و«رولز رويس هولدينغز»، وبعد عقود من قلة الاستثمار منذ نهاية الحرب الباردة، ربما تستغرق عملية إعادة التسلح على هذا النطاق أكثر من عشر سنوات، مع زيادة تراكم الطلبات لدى المقاولين، وتعرض سلاسل التوريد في قطاع الطيران والدفاع لضغوط. لكن القاعدة الصناعية الدفاعية الصغيرة نسبياً في المنطقة ربما لن تكون قادرة على تلبية كل الاحتياجات في المدى القريب إلى المتوسط. ووفق المحللين: «ربما يضطر الأوروبيون لإعادة التفكير في بعض أولوياتهم بالنسبة للإنفاق، إذ تواجه ميزانياتهم بالفعل تحديات كبيرة، لكن حجم التهديد يجعل من المستحيل تجاهلها».

استثمارات الإنفاق العسكري قد تزيد 340 مليار دولار سنويا

المستشار الألماني أولاف شولتز خلال وضع حجر الأساس لمصنع ذخيرة جديد في مدينة أوتترلوس، 12 فبراير 2024 (Getty)

رؤية

الحكومة المصرية وصندوق النقد وبينهما مواطن

شريف عثمان

مازالت الحكومة المصرية تصر على أنها حققت خطوات رائعة في طريق الإصلاح الاقتصادي، حيث بدأ الاقتصاد في التعافي، وبدأت معدلات التضخم في التراجع، وارتفع احتياطي النقد الأجنبي لأعلى مستوياته على الإطلاق، بينما تراجعت الديون الخارجية مقارنة بمستواها عند بداية العام.

ومازال صندوق النقد الدولي يصر على تنفيذ عدة نقاط تم الاتفاق عليها عند التوقيع على اتفاق القرض الأخير في مارس 2024، والمقدرة قيمته بثمانية مليارات دولار، وفي مقدمتها السماح بالمزيد من المرونة في تحديد سعر صرف العملة المصرية، وتخفيف قبضة الجيش على الاقتصاد، وبيع المزيد من الأصول المملوكة للدولة، مع إزالة الكثير مما تبقى من الدعم الحكومي لتكلفة الخدمات الأساسية في البلاد.

ومازال المواطن المصري «محشوراً» بين سندان الحكومة ومطرقة الصندوق، تتوالى عليه دورات متسارعة من خفض قيمة العملة، وارتفاع الأسعار، وزيادة الضرائب، ما ترتب عليه تراجع مستوى معيشته، حيث ارتفعت أسعار كل الخدمات الأساسية وغير الأساسية، بعدما فُتح الباب على مصراعيه لدخول المستثمرين الأجانب إلى السوق المصرية، واندفعت الحكومة نحو التخلي عن العديد من الشركات، أو حصص فيها، في تجسيد حزين لما يطلق عليه بيع المضطر!

ودخلت مصر في علاقة معقدة مع صندوق النقد الدولي، حيث أصبحت من أكبر المقترضين من المؤسسة الدولية، وتأتي في المرتبة الثانية، فلا يسبقها إلا الأرجنتين. ونتج من هذه العلاقة عدة اتفاقيات تمويلية تمت بين الطرفين على مدار سنوات، خاصة بعد ثورة 2011 التي أدت إلى تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي والسياسي في البلاد. وخلال السنوات العشر الأخيرة (قبل 2024)، كان الرئيس عبد الفتاح السيسي، الحاكم الأوحد للبلاد هو المسؤول الأول عن السياسات الاقتصادية، وكان منغمساً في كل تفاصيلها، على نحو لم يظهره أي من أسلافه. وفي حين أن الصندوق والحكومة والرئيس يقولون إن هذه الاتفاقيات تهدف إلى دعم استقرار الاقتصاد المصري وتحفيز النمو، خفضت مصر الجنيه أربع مرات في عامين، كان آخرها في مارس الماضي، لتفقد العملة المصرية ما يقرب من ثلثي قيمتها مقابل الدولار. وتسبب انخفاض قيمة العملة المصرية في ارتفاع التضخم، مقترباً من 40% في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، مما أثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود.

وفي حديثه إلى «حابي بودكاست» قبل أقل من شهرين، وفي عدة مقالات لاحقة كتبها، أكد زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي الأسبق، ورئيس هيئة الاستثمار وهيئة الرقابة المالية الأسبق، أن النظر إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في الماضي يجب ألا يأتي من منطلق العتاب واللوم بقدر ما يجب أن يكون نابعًا من المراجعة وتصحيح الأخطاء.

وقال بهاء الدين: «اليوم، لدينا فرصة لتراجع السياسات الخاطئة التي وضعتنا في هذا الوضع الصعب، وليس مجرد الاعتماد على الأزمات العالمية بما هي أسباب وحيدة للمشكلات التي نواجهها».

وأضاف: «المشكلة كانت ولا تزال تكمن في الإدارة الاقتصادية والسياسات التي أوصلتنا إلى هذا الوضع. ما يجب أن ننشغل به الآن هو كيفية معالجة المشكلات المزمنة التي دفعتنا إلى الأزمة الأخيرة، حتى لا تتكرر وربما تكون أكثر حدة».

رفض بهاء الدين تحميل الأسباب الخارجية وحدها المسؤولية عن أزماتنا الاقتصادية، مشيراً إلى أن السياسات الداخلية ساهمت بشكل كبير في تعظيم تأثير الأحداث الخارجية، سواء كانت الغزو الروسي لأوكرانيا، أو الحرب الإسرائيلية على غزة والضفة الغربية ولبنان. وقال: «تلك السياسات ضاعفت من تأثير الأزمات علينا وجعلت اقتصادنا أكثر هشاشة وأقل استعدادًا للتكيف».

وقال بهاء الدين إن السياسات التي ارتكزت على التوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة الاقتراض الخارجي والمحلي، وتنفيذ عدد كبير من المشروعات الوطنية بشكل متزامن، كانت من بين الأسباب الرئيسية للمشكلات الاقتصادية الحالية.

وتختلف آراء بهاء الدين، وأغلب المحللين الاقتصاديين المصريين غير التابعين للحكومة، مع ما روجت له حكومة مصر ورئيسها، من تسبب الأزمات الخارجية، وبصورة حصرية، في أزمات مصر الاقتصادية. وتأكيداً على ذلك، استمرت الحكومة في تنفيذ مشاريعها الضخمة، اعتماداً على القروض الخارجية، بينما شبه السيسي أحوال الدولة المصرية بالظروف التي أعقبت هزيمة 1967، فيما اعتبره البعض تمهيداً للمزيد من الصعوبات الاقتصادية التي يتعين على المصريين انتظارها، وذلك بعد رفع أسعار الوقود ثلاث مرات العام الحالي، ورفع أسعار الكهرباء عدة مرات، لم يتمكن المصريون من حصرها.

ويوم الاثنين، وافق الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر على زيادة أسعار خدمات المحمول والإنترنت للشركات الأربعة العاملة في السوق المحلية، للمرة الثانية هذا العام، بحجة ارتفاع تكاليف التشغيل. وقال الجهاز إنه يدرس التوقيت الأنسب لتطبيق الزيادات الجديدة. وكانت شركات الاتصالات المصرية قد رفعت أسعار خدماتها، في بدايات العام الحالي، بنسب تتراوح بين 10% و17% على المكالمات والبيانات، كما حصلت شركات المحمول على موافقة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على مراجعة أسعار خدمات المحمول والإنترنت كل عدة أشهر. وتقدمت النائبة في البرلمان المصري مها عبد الناصر وقتها بطلب إحاطة، قالت فيه إن زيادة أسعار الإنترنت أثارت حالة من الغضب والاحتقان، لغياب الأسباب المقنعة لتلك الزيادة وتوقيتها، إذ «مارست الحكومة هوايتها المفضلة في زيادة الأعباء على المواطنين، سواء برفع أسعار بطاقات مترو الأنفاق والقطارات مع بداية العام، أو زيادة أسعار كروت الشحن الخاصة بالمحمول، وشرائح استهلاك الكهرباء».

وبينما يلح سؤال عن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الحكومة المصرية، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، في التضييق على المواطن المصري، تعتمد الإجابة بشكل كبير على مدى صدق رغبة «أولي الأمر» في تطوير سياسات اقتصادية تتماشى مع احتياجات الشعب وتقلل من الاعتماد على القروض الدولية، وتوفر لمواطنيها حياة كريمة، بعيداً عن شروط الديون والتبعية المالية.